الجهود الجزائرية التونسية في مجال مكافحة الإرهاب

Algerian-Tunisian counterterrorism efforts

د.جمال غريسي — **ط/د التجاني غريسي**

أستاذ محاضر "ب" — **طالب دكتوراه**

جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي — **جامعة سوسة -تونس**

الملخص

في ظل التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة، والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة ملازمة للإنسان، واهتمام الباحثين بهذا المجال وخاصة التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل محير كالظاهرة الإرهابية في حوض المتوسط وانعكاساتها على أمن الدول المغاربية وخاصة الجزائر وتونس وبيان سبل التعاون وتعزيز وتطوير آليات لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، التهديدات الأمنية، الجهود المشتركة، مكافحة الإرهاب.

Abstract:

In the light of the changes that the world has experienced after the Cold War, the continuous expansion of the concept of security as a human phenomenon and the interest of researchers in this area in particular, the new security threats that have emerged in a bewildering manner, such as the Mediterranean terrorist phenomenon and its repercussions on the security of the Maghreb countries, especially Algeria and Tunisia to indicate ways to cooperate and to strengthen and develop mechanisms to combat them.

Keywords: *terrorism, security threats, joint efforts, counter-terrorism*

مقدمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمراريتها من أولوياتها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية، وأمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية، إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري، وبعد نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه وارتبط هذا التغير أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن منطقة المغرب العربي ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، فهي أحد المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، ليس لقربها من القارة الأوربية فحسب ولكن بالأساس لكونها معبر يصل المحيط الهندي بالأطلسي. كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوربا وأمريكا الشمالية ... فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية.

يجمع دارسي المعضلات الأمنية بتنامي التهديدات غير العسكرية أو الصلبة من جريمة منظمة وهجرة سرية، تبيض للأموال، قرصنة بحرية، تلوث بيئي.... وإرهاب، وهو محل دراستنا من خلال التطرق إلى التعاون الأمني الجزائري والتونسي في مجال مكافحة الإرهاب وانتشار التسلح، والدول المغاربية كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب يقدح الفقر وأحيانا مدقع ويحكم بأنظمة قلما فعلت ولو شكليا ميكانيزمات الديمقراطية... مما يخلق احباطات جماعية تنتج حالات الفرار نحو البحر أو نحو الجبال (الإرهاب) في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على الحد من تنامي التطرف الديني الذي يلغي قيم الاختلاف أو التسامح ويخلق حركيات التناطح والصراع الاجتماعيين، بل وفي أحيان كثيرة بروز إرهاب إسلاموي مثلا في الجزائر من حركة بويعلي في الثمانينيات إلى حركة الدولة الإسلامية مرورا بالجماعة الإسلامية المسلحة، وصولا إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال قبل أن تظهر اتجاه الانضمام إلى الهلامية العالمية "القاعدة". في مصر والجماعة الإسلامية للهجرة والتكفير في تونس وفي ليبيا وفي المغرب وفي موريتانيا ...الخ. وكل المنطقة العربية، وجنوب المتوسط، تعيش في زمن العنف الإرهابي الذي أدى لبروز المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب والنص الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك عمل دول غرب المتوسط 5+5 على إيجاد آليات للتعاون الاستعلاماتي من أجل احتواء إمكانية انتشار هذه

الظاهرة المرضية العابرة للحدود التي صنفت ضمن المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن المغاربي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.

ولا شك أن التحولات الأخيرة في تونس وعدم الاستقرار في ليبيا وشمال مالي أدى إلى تنامي هذه الظاهرة مما أدى إلى استنفار بين الشقيقتين الجزائر وتونس للتصدي لهذا الخطر، ولقد شرعت السلطات الجزائرية ونظيرتها التونسية في تشكيل لجان حدودية مشتركة يترأسها مناصفة ولاة تلك الولايات لدفع عجلة التنمية وتعزيز إجراءات السيطرة الأمنية على الشريط الحدودي وملاحقة الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة.

وانطلاقا مما سبق سنحاول دراسة أهم الجهود المشتركة بين الدولتين لمكافحة الإرهاب الذي أصبح يهدد جميع الدول دون استثناء.

المحور الأول

إشكالية مفهوم الإرهاب

تلاقي ظاهرة الإرهاب صعوبات في التعريف ليس بسبب تعقيدها وتشعبها وتداخلها فقط، بل من خلال اختلاف القائمين على وضع هذه التعريفات حيث ينطلق كل من يعرف الإرهاب من عدة ضوابط ومعايير وقناعات تدعمها أيديولوجيات خاصة تنعكس بالضرورة على الصيغة النهائية لأي تعريف فيأتي التعريف بما يتماشى مع مصلحة القائمين عليه، حيث يحاول كل باحث أن يؤكد أفكاره المسبقة وتصوراته في تحديد مدلول ومعنى الإرهاب[1]، وهناك أيضا إشكاليات واجهت الباحثين في إيجاد التعريف المحدد للإرهاب هو أن لكل دولة ظروفها ومصالحها التي تختلف من دولة لأخرى، بل أن ما يعتبر إرهابا في وقت من الأوقات قد يعد غير ذلك في وقت آخر بعد أن تتغير الظروف لفهم الممارسة للفعل نفسه أو تتغير المصالح، كما أن مصطلح تعريف الإرهاب طغى عليه الجانب السياسي لتفسيره على الجانب القانوني مما أخضع محاولات التعريف للممارسات السياسية غير المنضبطة بطبيعتها[2] وهو ما جعل المنظمات الإقليمية والدولية والتشريعات الوطنية المختلفة أن تتبنى كلا حسب وجهة نظرها تعريفاتها الخاصة بالإرهاب. وبما أن الإرهاب بات يمثل خطورة متزايدة على أمن المجتمعات واستقرارها، ومن ثم انتبهت الدول إلى ضرورة العمل على مكافحة هذه الظاهرة الإجرامية من خلال التكاثف في منظومة إقليمية تعمل على محاربة الإرهاب والقضاء عليه.

وبناء على ذلك سنوضح المقصود بالإرهاب من حيث تحديد مفهومه في اللغات العربية والأجنبية، ومصدر هذه

الظاهرة وكذا الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولتين لمكافحتها.

نتعرف في هذا العنوان على التعريفات التي وردت في شأن ظاهرة الإرهاب من حيث المعنى اللغوي والإصلاحي وسنتناول ماورد من تعريف سياسي لظاهرة الإرهاب.

عند البحث عن معنى كلمة الإرهاب في اللغة العربية يتضح لنا أن المصدر الثلاثي رهب بالكسر وبالضم أي خاف ويقصد به الذعر والرعب والفزع والخوف[3]، أما في معجم القاموس المحيط فقد ورد في تفسير كلمة إرهاب هي كلمة تشتق من الفعل (أرهب) ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وفزّعه ، وهو المعنى نفسه الذي يدل عليه الفعل المضعّف (رهّب)، أما الفعل المجرد من المادة نفسها وهو (رَهِبَ) يرهب رهبة ورهْباً فيعني خاف فيقال: رهِب الشيء رهبا ورهبة أي خافه ، والرهبة هي الخوف والفزع، أما الفعل المزيد بالتاء(ترهّبَ) فيعني انقطع للعبادة في صومعته، ويشتق منه الراهب والراهبة والرهبة والرهبانية ...الخ وكذلك يستعمل الفعل ترهّبَ بمعنى توعّد إذا كان متعديا فيقال ترهب فلانا أي توعده وأرهبه أي أخافه وفزّعه.

وأما في الاصطلاح فقد فسر معجم الرائد "الإرهاب" بأنه رعب تحدثه أعمال عنف كالقتل وإلقاء المتفجرات أو التخريب، و"الإرهابي" هو من يلجأ الإرهاب بالقتل أو إلقاء المتفجرات أو التخريب لإقامة سلطة أو تقويض أخرى[4].

تعريفه في القواميس الأجنبية:

تتكون كلمة إرهاب في اللغة الانجليزية بإضافة ism أو izm إلى الاسم terror بمعنى الفزع والرعب كما يستعمل الفعل terrorizm بمعنى يرهب ويفزع ، ويعني ذعر ناشئ عن الإرهاب و terrorist تعني الإرهابي ، وفي قاموس أكسفورد نجد أن كلمة terrorist الإرهابي هو الشخص الذي يستعمل العنف لضمان نهاية سياسية.

ومفهوم كلمة إرهاب في اللغة الفرنسية لا تختلف كثيرا عن معناها في اللغة العربية، فقاموس اللغة "روبير" يعرف الإرهاب بأنه: الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة ، وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال العنف (اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وتهيئة مناخ بانعدام الأمن[5].

التعريف السياسي للإرهاب:

أرجع بعض الباحثين هدف العمل الإرهابي لأهداف سياسية يسعى مرتكب الفعل الإرهابي لفرضها بوسائل

غير مشروعة، فقد مارست بعض المجموعات السياسية العنف لتحقيق أغراض سياسية، واعتبرت تلك الأعمال بأنها ممارسات لأفعال إرهابية مُجرَمة بحسب المواثيق والصكوك الدولية واعتبر البعض أيضا بأن الجماعات الإرهابية لا تمارس النشاط السياسي السلمي كوسيلة طبيعية للوصول إلى غرض سياسي بل تستخدم العنف المجرم ، وقد يرجع ذلك نتيجة طبيعة النظام السياسي في الدولة ذاتها الذي قد يكون مستبدا بالسلطة ويرفض التعدد السياسي والتداول السلمي للسلطة، وقد تكون تلك التصرفات الإرهابية تأتي نتيجة رغبة من قلة غير مؤثرة في المجتمع بإنفاذ أجندتها السياسية على الأكثرية باستخدام وسائل العنف والترويع.

لذا فهناك من يعرف الإرهاب في هذه الزاوية بأنه " منهج نزاع عنيف يرمي إلى تغليب آراء أقلية سياسية تريد أن تفرض آراءها على المجتمع وسيطرتها على مقدرات الدولة والحصول على قوة سياسية باستخدام العنف من خلال إحداث تأثيرا نفسيا يحدث تغييرا في الاتجاهات السياسية للدولة[6].

المحور الثاني

انعكاسات الظاهرة الإرهابية على المنطقة المغاربية

لقد صار جليا اليوم أن هناك تطورا ملحوظا وتصاعديا للظاهرة الإرهابية في تونس بعد سقوط نظام بن علي إذ تم رصد ذلك من خلال معطيات ثلاث:

تصاعد العمليات الإرهابية اثر الثورة مباشرة انطلاقا من عملية سليانة ماي 2011 ، مرورا باغتيال الوكيل الأول بالحرس الوطني، ثم محاولة السيطرة على جبل الشعانبي وغيرها ... وهذا مؤشر خطير ونوعي على ارتقاء الحركة الإرهابية.

دخول تونس إلى مرحلة تهريب السلاح بداية من المحاولة الأولى عبر المنطقة الحدودية الذهيبة من ولاية تطاوين، وقد استمر إدخال السلاح وتهريبه من خلال منطقة بن قردان الحدودية ، وهذا يدل على ضرورة إعداد العدة والتسلح من طرف الإرهابيين لمباشرة العمل المسلح على أرض تونس وهو دليل قاطع على أن المشروع الإرهابي تأسس منذ البداية على تصور قتالي يناهض الدولة المدنية ويسعى إلى إزالتها.

اختراق أجهزة الدولة بشكل عام والأجهزة الأمنية والعسكرية أكثر من اهتمامها ببقية المؤسسات العامة .

انتقال الحركات الإرهابية في تونس من دورها المحلي الداخلي إلى لعب أدوار إقليمية ودولية، كاستغلال الفضاء الليبي بداية من شهر ماي 2011 لتدريب كوادرها على استعمال السلاح لعل أشهرها معسكر درنة[7].

وتكمن أهم انعكاسات الظاهرة الارهابية على المنطقة المغاربيةفي النقاط التالية:

- سيادة الصحراء، بتكريس ريادته على كل ما سواه من جماعات إرهابية وإجرامية تنشط بالساحل الإفريقي عبر كل امتداده الفضائي المنبسط من شرق افريقيا إلى غربها.
- تعفين الوضع الأمني بالساحل الافريقي ، بتجفيف منابعه الاقتصادية القائمة بالأساس على السياحة بوصفها مصدرا للعملة الصعبة ولفرص الشغل وخاصة تونس تأثر السياحة لديها بعد الاعتداءات الأخيرة..
- تهديد استقرار دول المنطقة ، باعتبار أن أنظمتها "عميلة ومرتدة".
- عمليات الاختطاف في الجزائر مثلا رصد 14 عملية اختطاف ما بين سنتي 2006 و 2011، أسفرت عن اختطاف 87 شخصا ، من بينهم 85 يحملون جنسيات غربية متنوعة (أوروبية ، أمريكية، وكندية) جرى اغتيال 11 مختطفا منهم[8].

المحور الثالث

الإستراتيجية المشتركة في مكافحة الإرهاب

أولا: الاتفاقيات الأمنية المشتركة

1/ زيارة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي للجزائر حيث صرح وهذا نقلا عن التلفزيون الجزائري "أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ساهم بقدر كبير في تعزيز قدرات مكافحة هذه الظاهرة وتأمين الحدود البرية بين البلدين". كما صرح أيضا" الأشقاء في الجزائر اتخذوا التدابير اللازمة بشكل ناجح لمراقبة الحدود، ونحن أيضا تغلبنا في تونس على الإرهاب وهذا بفضل التنسيق المشترك"[9].

عقد الدورة 21 للجنة المشتركة الكبرى التونسية الجزائرية:

انعقدت بدار الضيافة بقرطاج ترأسها رئيس الحكومة التونسي يوسف الشاهد والوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال وتم التوقيع على 8 نصوص قانونية أبرزها اتفاق تعاون في المجال الأمني يهدف إلى دعم قدرات البلدين في مواجهة التحديات الأمنية لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية والتكوين بين البلدين.

فقد اعتبر الشاهد أنه رغم التوقيع على اتفاق تعاون في المجال الأمني بين تونس والجزائر اليوم ،فإن الأجهزة الأمنية بالبلدين كانت في السابق تنسق بشكل قوي وشبه يومي ومستمر، وهو ما مكن من تحقيق عديد النجاحات في هذا الخصوص[10].

2/ انعقاد اجتماع سياسي وأمني رفيع المستوى الجزائري التونسي يعزز التعاون في مكافحة الإرهاب.

وانعقد المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية التونسي مع وزير الخارجية الجزائري في ولاية تبسة على هامش زيارة قام بها رئيس الحكومة التونسية مهدي جمعة مع رئيس

الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال، واعلن أن الاجتماع خلص إلى اتفاق على خطة تنسيق في المجالين الأمني والعسكري.وهذا من أجل التحكم في التحديات الأمنية لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة.

وتأتي هذه الزيارة على خلفية تزايد نشاط المجموعات الإرهابية في منطقة الشعانبي على الحدود وخاصة بعد عملية اغتيال 14 جنديا تونسيا في المنطقة[11].

3/ انعقاد اجتماع ثنائي في إطار التنسيق الأمني بين الجزائر وتونس لحماية الحدود ضد الارهاب يوم 2015/05/17، حيث التقى الأمين العام لوزارة الداخلية أحمد عدلي بكاتب الدولة لدى وزير الداخلية مكلف بالشؤون الأمنية التونسي رفيق الشبلي الذي أبرز اهمية التنسيق بين الجزائر وتونس لحماية الحدود والمنطقة وكذا تطوير وسائل العمل والعلاقات الأمنية على المستويين المركزي والجهوي لتسهيل عملية مكافحة الإرهاب[12].

وبدوره نوه كاتب الدولة التونسي لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية تهامي لعبودي بعلاقات التعاون التي تجمع البلدين معتبرا أن الجزائر تعد بلدا نموذجيا في مجال مكافحة الإرهاب، وهنأ الديبلوماسية الجزائرية لتمكنها في الجمع بين الفرقاء الماليين، وعن المشاورات في المنطقة الكبرى حول المسائل السياسية وغيرها، كما أشار إلى تقوية التعاون بين تونس والجزائر على المستوى الثنائي في مجالها الأمني الدقيق ومجالها التنموي خاصة على الحدود[13].

ثانيا: تقديم المساعدات العسكرية

استفادت تونس من مساعدات بأسلحة حربية عسكرية في إطار التعاون العسكري بين البلدين. ووصلت قيمة بعض هذه المقتنيات العسكرية بـ 150 مليون دولار، وهذا في إطار المساعدات التي شرعت الجزائر في تقديمها إلى تونس منذ سنة 2014 من أجل مكافحة الإرهاب وملاحقة المجموعات الإرهابية التي تتمركز خاصة في منطقة جبل الشعانبي بالحدود بين البلدين[14].

وأكد مصدر عسكري جزائري رفيع المستوى لـ "أنباء تونس" إن وزارة الدفاع الجزائرية وبأمر من رئيس الجمهورية قدمت دفعة جديدة من المساعدات العسكرية إلى الجيش التونسي شملت:

- 05 طائرات حربية.
- 20 صاروخ أرض – جو.
- 02 طائرات استطلاع.
- 30 دبابة مضادة للألغام.
- أجهزة مراقبة حرارية عسكرية دقيقة ومركبات وآليات عسكرية وأسلحة أخرى ثقيلة ونصف ثقيلة، وعدد من الرشاشات تقدر قيمتها المالية بـ 150 مليون دولار.

وأشار ذات المصدر أن كل هذه الأسلحة تم أخذها من المخزون الاستراتيجي لأسلحة الجيش الجزائري وقد تمت عملية نقلها من الجزائر نحو تونس تحت حراسة أمنية وعسكرية مشددة عبر ممر بري بولاية تبسة الحدودية ، وقد استلمها الجيش التونسي بنجاح[15].

وتأتي هذه هذه الدفعة الجديدة من الاسلحة بعد طلب الجيش التونسي مساعدة عسكرية عاجلة تتمثل خاصة في الطائرات الحربية والدبابات المضادة للألغام وهو ما وافقت عليه الجزائر على الفور.

إرسال الخبراء الأمنيون والعسكريون:

فبعد تزويد الجزائر تونس بمعدات عسكرية، تبعه أيضا تدريب عدد من قوات النخبة على مكافحة الإرهاب، وهي المساعدات التي تأتي ضمن خطة تعاون أمني وعسكري يعزز التعاون في مكافحة الإرهاب بين البلدين الجارين.

كذلك إرسال الجزائر عدد من الخبراء العسكريين والأمنيين مختصين في مكافحة الإرهاب إلى مدينة بن قردان التونسية بعد الحادث الإرهابي المأساوي ، وهذا لمساعدة القوات الأمنية التونسية في جهودها في مكافحة الإرهاب ، وذلك في إطار التعاون الأمني والعسكري بين البلدين وأن إرسال هؤلاء الخبراء تم بطلب من السلطات التونسية[16].

وقال المصدر إن الخبراء العسكريين الجزائريين قد شاركوا في فحص عينات من المتفجرات التقليدية والعبوات الناسفة التي اكتشفها الجيش التونسي في بن قردان، وأضاف المصدر أن العينات التي يتم فحصها قد تم نقلها آنذاك إلى مخبر خاص بالدرك الوطني الجزائري متخصص في المتفجرات والأسلحة بالعاصمة[17].

ثالثا: تكريس مبدأ الديمقراطية وتدعيم القدرات التنموية

خلال انعقاد الدورة الرابعة لـ "المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب" في الجزائر، التي تناقش تعزيز قدرات دول الساحل الإفريقي في إطار مكافحة التطرف العنيف بالمنطقة . وقد حضره عدد من دول الساحل الإفريقي ،إضافة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وممثلين عن الأمم المتحدة ، الإتحاد الإفريقي، المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وقد افتتح الوزير الجزائري للشؤون المغاربية عبد القادر مساهل في كلمة له "إن الهدف من الملتقى تدعيم قدرات دول الجيران لمواجهة الإرهاب كون النشاطات الإرهابية في المنطقة تزداد يوما بعد يوم".

وحول رؤية الجزائر لمواجهة الإرهاب أضاف مساهل" أن المصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية، وتنمية الموارد في منطقة الساحل الإفريقي تعد محاور مهمة في مكافحة الإرهاب".

وتابع "أن الديمقراطية من العوامل الضرورية والحيوية في إطار مكافحة الإرهاب" مشيرا إلى أن الجزائر اختارت نهج الديمقراطية عندما أرادت مكافحة العنف والخطاب المتطرف"[18].

وهذا ما نلاحظ أن الجزائر تسعى لتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية ودعم عجلة التنمية المستدامة ،وتطبيق البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية.

أما تونس فهي أيضا تسعى لتطبيق نموذج التجربة الجزائرية الرائدة، ولفتت أن التدابير العسكرية لا تكفي لمحاربة الإرهاب بل يجب أن تقترن بتنمية اقتصادية واجتماعية.

فقد استعرضت مديرة بإدارة الدفاع والادماج الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية في المؤتمر الوزاري العربي بمدينة شرم الشيخ بمصر حول "الإرهاب والتنمية الاجتماعية : أسباب ومعالجات" بتاريخ 2017/02/27. بحيث ذكرت أن تونس شهدت تناميا لظاهرة الإرهاب، وبينت الأسباب الفكرية والنفسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، حيث شددت على أن المقاربة التونسية في معالجة الإرهاب ترتكز على 3 أبعاد والمتمثلة أساسا المعالجة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والتربوية ....

وأوضحت أن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وعدم التوازن التنموي بين الجهات وارتفاع نسبة الفقر والبطالة ، وضعف انخراط المجتمع المدني في الوقاية من استفحال هذه الظواهر والتصدي الاستباقي لمعالجتها والانقطاع المبكر عن الدراسة، والتعبئة الايديولوجية كلها عوامل ساهمت في تطور ظاهرة الإرهاب.

وأوضحت أن المعالجة الاجتماعية تتمثل في إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تستهدف خاصة الفئات الضعيفة بما يؤسس إلى ترسيخ مقومات العدالة الاجتماعية ، إلى جانب وضع إستراتيجية متكاملة لإصلاح المنظومة التربوية وترسيخ قيم النقد والتضامن وترسيخ مفهوم المواطنة[19].

رابعا: تنمية المناطق الحدودية المشتركة

بعد انتهاء زيارة الوزير الأول الجزائري لتونس بمناسبة زيارة العمل التي قادته في إطار انعقاد الدورة 21 "للجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى" حيث صرح المسؤولان بشأن ضرورة تنمية المناطق الحدودية وتحسين مقومات العيش بها مؤكدين التحديات التي تواجه تونس والجزائر في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمواطني البلدين.

واتفقا رئيسا الحكومتين على مشاريع تنموية وخدماتية موجهة لصالح سكان الشريط الحدودي المشترك، لتوفير فرص عمل والحد من عمليات التهريب[20].

كما أعلن عن إطلاق مشروع تزويد مدينة ساقية سيدي يوسف (بولاية الكاف) بالغاز الجزائري في أقرب الأوقات، مشيرا إلى أن ذلك يندرج في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب الذي قال إنه : "لا يكتمل إلا بتحسين ظروف المعيشة بالمناطق الحدودية"، وإسناد الحل الأمني بمبادرة شبيهة بما قامت به الجزائر عندما أطلقت المصالحة الوطنية.

بالإضافة أفاد الوزير يوسف الشاهد أنه تم التطرق إلى توفير الظروف الطيبة لإقامة السياح الجزائريين في تونس ، مثمنا في هذا السياق وقوف الجزائريين إلى جانب تونس حينما كانت البلاد تمر بظروف صعبة عقب الهجمات الإرهابية، من خلال تدفق السياح الجزائريين لدعم الاقتصاد التونسي[21].

خامسا: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في منع ومكافحة الإرهاب، وخاصة الأسرة كوحدة أولية للضبط الاجتماعي، والمؤسسات التربوية كالمدرسة ودورها في توعية النشء وغرس القيم الأصلية ومحاربة الانحراف، إضافة دور المؤسسات الأهلية مثل الجمعيات ذات النفع العام والأندية، وخاصة في نشر التوعية الأمنية، وذلك من خلال إقامة المحاضرات والندوات العلمية والملتقيات المشتركة بين كلا الدولتين.

كما تقوم المؤسسات الدينية وخاصة المسجد بدور فاعل في مجال مكافحة الإرهاب ، وبيان الآثار الخطرة لهذه الظاهرة إضافة إلى دور المؤسسات الإعلامية بإبراز خطورة هذه الظاهرة كالجرائد والقنوات التلفزيونية... [22].

وأمثلة ذلك:

- الملتقى التونسي الجزائري بعنوان: الإرهاب واحد .... ومواجهته تكون باستراتيجية موحدة. وكان تحت شعار "تونس والجزائر شعب واحد ضد التطرف والإرهاب" وافتتح يوم 26 أكتوبر 2015 على مدى 6 أيام، وقد تضمن مداخلات وبرامج ثقافية تناوب على تقديمها مفكرون وخبراء وسياسيون من تونس والجزائر، وتطرق هذا الملتقى إلى قضية التطرف والإرهاب وسبل التعاون الجيوستراتيجي بين تونس والجزائر في مقاومة الإرهاب.

وقد شدد الخبير الاستراتيجي أحمد ميزاب للشروق على أهمية التعاون والتكامل بين الجزائر وتونس في مختلف الملفات المطروحة، لاسيما تلك التي تتعلق بالوضع الأمني والاستراتيجي مشيرا إلى أن هناك جهدا متواصلا بين الجزائر وتونس في مجال محاربة الإرهاب وتأمين الحدود[23].

- ندوة علمية بعنوان: "الأداء الصوفي والتحديات الراهنة: الزيتونة وتماسين نموذجا". يومي 12 و 13 نوفمبر 2016

بتماسين وقمار وهذا بمشاركة علماء ومشايخ من الزيتونة أمثال:

- الخبير الأمني الدكتور مازن الشريف.
- الدكتور بدري المدني: باحث في الفكر الإسلامي.
- الدكتور مُحَمَّد كامل سعادة: قاضي متقاعد وإمام جامع الزيتونة حاليا.

وقد عالجت الندوة أسباب انتشار الفكر المتطرف وسبل الوقاية منه ودور التصوف في ظل التحديات الراهنة[24].

وفي هذا الصدد لا بد من تكاثف جهود كافة مؤسسات المجتمع المدني لكلا الدولتين الجزائر وتونس للحد من انتشار التطرف والإرهاب.

سادسا: التعاون على المستوى الاقليمي

انعقاد الدورة السادسة لمجلس وزراء الداخلية لدول اتحاد المغرب العربي، حيث صرح وزير الداخلية السيد بدوي: "على أن التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي أصبح حيويا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يقع على مسؤوليتنا جميعا ويستلزم منا تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي حقيقي وفعال في هذا المجال، لا سيما وأن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان في تزايد مستمر، بما فيها الاتجار بالسلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من الآفات الخطيرة".

وقد شهدت الدورة السادسة لمجلس وزراء الداخلية لدول اتحاد المغرب العربي مداخلات لوزراء الداخلية تمحورت في مجملها حول "ضرورة التعاون والتنسيق ، خاصة في الجانب الأمني ، ممن خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"[25]، وهذا من خلال:

- تسليم المجرمين الإرهابيين.
- التعاون الأمني وخاصة في مجال الأنظمة المعلوماتية.
- تجريم الإرهاب في التشريعات الداخلية للدول.

المحور الرابع
مستقبل التعاون الأمني بين البلدين

يرى العقيد المتقاعد في الجيش الجزائري حملات رمضان أن الوقت "قد حان لتعزيز مثل هذا التنسيق العسكري والأمني بين البلدين"، وأضاف للجزيرة نت، أن على تونس استغلال الخبرة الجزائرية في إدارة مثل هذه الحروب التي تعتمدها الحركات الجهادية.

وذكر أن "على البلدين أن يركزا على التعاون العسكري الميداني كإجراء دوريات مشتركة على طول الحدود، والتنسيق في نصب الكمائن".

في الوقت نفسه يرى الخبير الأمني أن العملية تتطلب وقتا لأنها "تحتاج إلى إيمان قوي بالقضية وثقة عالية بين الطرفين".

واعتبر حزب "جيل جديد" الليبرالي المعارض الخطوة "أمرا إيجابيا" في التعامل مع القضية التونسية، وقال رئيس الحزب سفيان جيلالي للجزيرة نت إن تونس بها نظام جديد "ينبني على الشرعية الشعبية بمشاركة كل التيارات السياسية، كما أن أمن تونس هو جزء من أمن الجزائر". ودعا جيلاني لتوسيع نطاق التعاون العسكري ليشمل تعاونا اقتصاديا وسياسيا[26].

بينما في المقابل قلل المستشار الأمني بمنظمة "طلائع الجزائريين" علي الزاوي، من فرص نجاح مثل هذا التنسيق بين الجزائر وتونس.

وقال للجزيرة نت إن تونس غالبا تخفي معلومات أمنية عن الجزائر، وتابع كثيرا ما ألقت قوات الأمن التونسية القبض على عناصر إرهابية ومن بينها عناصر جزائرية، لكنها لم تبلغ الجزائر ولم تشاركها في عمليات التحقيق.

ورغم استغراب البعض من هذا التنسيق، لاسيما في ظل تحفظ الجزائر على ثورات الربيع العربي يرى الكاتب الصحفي فيصل مطاوي أن هذا الموقف قد لان[27].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نصل إلى أهم النتائج التالية:

- أن الإرهاب ظاهرة خطيرة وخسائره كبيرة ومؤلمة ومؤثرة وواسعة الانتشار، لا تقتصر على بقعة محددة وإنما قد تمتد إلى دولة أو أكثر.
- إن انتشار الإرهاب في تونس خاصة بعد الثورة والانفلات الأمني في ليبيا، أصبح يشكل خطرا على المنطقة ككل والجزائر خاصة، مما استدعى تكاثف الجهود وتعاون أمني كبير مع الشقيقة تونس للحد من انتشار هذه الظاهرة.
- إن استخدام مجموعة من الإجراءات الأمنية يمكن لها أن تقلل بشكل كبير من مخاطر الإرهاب لكنها غير كافية لوحدها، بل تتعداه إلى إجراءات اقتصادية وتنموية واجتماعية ...
- تعتمد السياسة التنموية المشتركة على النهوض بالمناطق الحدودية من خلال تحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل مما يساهم في الحد من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إن للمجتمع المدني دور فعال للحد من ظاهرة التطرف والإرهاب من خلال التوعية في المدارس

والمساجد والجمعيات ومؤسسات الإعلام، وهذا ما سعت إليه الجزائر وتونس.

الهوامش:

[1] غسان صبري كاطع الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب ص 26.

[2] فايز سالم النشوان الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب ص 17.

[3] أبو الفضل مُحَمَّد بن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، بيروت ، 1968، م3، ص 903.

[4] فايز سالم النشوان، مرجع سابق ص 22.

[5] المرجع نفسه، ص 24.

[6] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1986، ص 66.

[7] عبد الرحمان الهذيلي، الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أكتوبر 2016 ص ص 2، 3.

[8] منصور لخضاري، تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 194 ، ط1 2014 ، أبو ظبي ، الإمارات ، ص 64.

[9] الرئيس التونسي: التعاون الأمني مع الجزائر أسهم في تامين الحدود، متحصل عليه من موقع: عربي سبوتنغ arabic.sputnik.com بتاريخ 2018/04/30، على الساعة: 20:00.

[10] الدورة 21 للجنة المشتركة الكبرى التونسية الجزائرية، متحصل عليه من صفحة: التلفزة التونسية، على الموقع news.tunisiatv.tn بتاريخ 2018/04/29، على الساعة 21:00.

[11] عثمان لحياني، اتفاق أمني وعسكري تونسي جزائري لمواجهة الإرهاب. مقال في الجريدة الالكترونية العربية نت، من الموقع الالكتروني: www.alarabia.net بتاريخ : 23 يوليو 2014م.

[12] الإذاعة الجزائرية، التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني في صلب المحادثات الجزائرية التونسية، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
www.radioalgerie.dz، بتاريخ: 2018/04/30، على الساعة : 16:00.

[13] المرجع نفسه.

[14] المرصد الجزائري، أسلحة حربية جزائرية لمكافحة الإرهاب في تونس، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.marsadz.com ، بتاريخ ، 2018/05/02، على الساعة، 13:00.

[15] عمار قردود، الجزائر أرسلت خبراء عسكريين وأمنيين لمكافحة الإرهاب إلى بن قردان. أنباء تونس ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
www.kapitalis.com، بتاريخ: 2018/05/03، على الساعة، 14:00.

[16] المرجع نفسه.

[17] عمار قردود، الجزائر أرسلت خبراء عسكريين وأمنيين لمكافحة الإرهاب إلى بن قردان، مرجع سابق.

[18] حسان جبريل، الجزائر تطرح رؤية لمكافحة الإرهاب في الساحل . مقال في صحيفة رأي اليوم الالكترونية ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : www.raialyoum.com ، بتاريخ 2018/05/01 ، على الساعة ، 17:00.

[19] نعيمة الجلاصي، المعالجة الاجتماعية في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب. المؤتمر الوزاري العربي"الإرهاب والتنمية الاجتماعية: أسباب ومعالجات" بتاريخ 27 فيفري 2017، شرم الشيخ، مصر.

[20] بشير رمزي، الجزائر تدعم تونس بمعدات عسكرية ودورات تدريبية لمواجهة الإرهاب. جريدة العربي الجديد الالكترونية، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.alaraby.com ، بتاريخ : 2018/05/01، على الساعة، 14:00.

[21] أخبار السكينة، تونس والجزائر تتفقان على تنمية مناطق الحدود لمحاربة الإرهاب. متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.assakina.com بتاريخ 11 مارس 2017، على الساعة 15:00.

[22] بحري طروب، بحري دلال، آليات مواجهة الإرهاب الالكتروني في ظل العولمة. مجلة البحوث والدراسات جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 21، جانفي 2016، ص 198.

[23] سهام السعيدي، في ختام ملتقى تونسي – جزائري: الإرهاب واحد ... ومواجهته تكون بإستراتيجية موحدة، جريدة الشروق، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.alchourouk.com، بتاريخ: 31 أكتوبر 2015، على الساعة، 21:00.

[24] التجاني غريسي، موسى بيكي، دور المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد بالجزائر "الزاوية التجانية بتماسين أنموذجا"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: نظم سياسية مقارنة وحكم راشد، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 67.

[25] الإذاعة الجزائرية، بدوي يؤكد من تونس أن التعاون الأمني بالمنطقة أصبح "حيويا" مرجع سابق، بتاريخ 2016/04/25، على الساعة: 16:30.

[26] هشام موفق، ما دوافع التعاون الأمني بين الجزائر وتونس؟، الجزيرة نت، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net . بتاريخ:2018/05/03، على الساعة: 21:00.

[27] المرجع نفسه.